ورقة موقف:

انتهاكات التراث البيئي الطبيعي والتحديات التي يواجهها المزارعون الفلسطينيون في قرى بتير والولجة

تشرين الثاني 2024

تم اعداد هذه الورقة ضمن مشروع جذوري المنفذ بالشراكة وبدعم من من المنظمة الخيرية الدنماركية "دان تشيرش ايد".

*محتوى الورقة من مسؤولية مؤسسة الرؤيا الفلسطينية ولا يعبر بالضرورة عن رأي المانح.

الرؤيا الفلسطينية
PALESTINIAN VISION

جذوري

المقدمة

تمثل المناظر الطبيعية والثقافية في فلسطين عنصراً أساسياً من تاريخ المنطقة وهويتها واقتصادها. على مدى قرون، ساهمت المجتمعات الزراعية في تشكيل هذه المناظر وصونها، مما جعل الزراعة ليست مجرد وسيلة للعيش، بل أيضاً حامية للتراث الطبيعي. ومع ذلك، يواجه المزارعون في فلسطين العديد من التحديات، بدءاً من ضغوطات الاحتلال الإسرائيلي وصولاً إلى تغير المناخ وقضايا الحوكمة الداخلية.

تستعرض هذه الورقة الانتهاكات المتعددة التي يتعرض لها المزارعون في قرية بتير والولجة. كما تسلط الضوء على الانتهاكات البيئة، مُركزة على أثرها في تهديد التراث الطبيعي، وتقدم توصيات لتعزيز الصمود في مواجهة هذه التحديات

التراث الثقافي الطبيعي والواقع الزراعي

لمحة عامة عن التراث

الممارسات الزراعية الفلسطينية، خاصة في مناطق مثل غور الأردن وتلال الخليل وشمال الضفة الغربية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإرث الثقافي والبيئي للمنطقة. تشكلت هذه المناظر الطبيعية بفعل الحقول المدرّجة، وبساتين الزيتون المعمرة وأنظمة إدارة المياه التقليدية، التي يُعد الكثير منها من مواقع التراث العالمي، مثل نظام الري في بتير[1]. وتعكس هذه الأنظمة أساليب زراعية تقليدية متوارثة عبر القرون تُستخدم للحفاظ على الزراعة في المناخات الجافة

الواقع الحالي والتحديات

على الرغم من أهميتها التاريخية، يواجه المزارعون الفلسطينيون اليوم واقعاً يزداد صعوبة. فهم محاصرون بين توسع المستوطنات الإسرائيلية، والهجمات العنيفة التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضدهم، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي، بالإضافة إلى تحديات الحوكمة المحلية الفلسطينية التي تعيق من قدرتهم على الزراعة بفعالية. يشمل ذلك محدودية الوصول إلى الموارد مثل المياه، التي أصبحت أكثر ندرة بسبب السيطرة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على مصادر المياه الحيوية في الضفة الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الوضع. الارتفاع في درجات الحرارة، والجفاف الممتد، و أنماط هطول الأمطار غير المنتظمة الذي يساهم إلى تدهور جودة التربة، وانخفاض انتاجية المحاصيل. يجد المزارعون الفلسطينيون صعوبة متزايدة في الحفاظ على المحاصيل التقليدية مثل الزيتون والقمح والشعير، التي تعتمد بشكل كبير على الأمطار الموسمية

«تشكل الأنماط المتغيرة لهطول الأمطار نتيجة لتغير المناخ خطراً كبيراً على الإنتاجية الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أن تحقيق توازن مناسب بين المياه والحرارة وضوء الشمس ضروري لنمو المحاصيل بشكل فعّال. يتم ري حوالي 85% من الزراعة الفلسطينية بمياه الأمطار، ويُستخدم نحو نصف المياه المستخرجة من الآبار الجوفية للزراعة. لذلك، فإن زيادة الجفاف والتصحّر ستؤثر بشكل مباشر على إنتاجية المحاصيل والماشية، في حين أن قصر المواسم الزراعية وزيادة متطلبات المياه سيؤديان إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.[2]»

أشكال انتهاكات حقوق الإنسان

مصادرة الأراضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي

من أبرز أشكال الانتهاكات التي يتعرض لها المزارعون الفلسطينيون هي مصادرة الأراضي التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، وغالباً ما يتم تبرير فعل المصادرة تحت ذريعة الضرورة العسكرية أو التوسع الاستيطاني

يلجأ الاحتلال الاسرائيلي إلى استخدام «الضرورة العسكرية» لتبرير الاستيلاء على الأراضي، ويستغل هذا المبرر لبناء حواجز ونقاط تفتيش أو مواقع عسكرية على أراضٍ فلسطينية خاصة. فعلى سبيل المثال، منذ بداية الحرب على غزة في أكتوبر2023، أصدرت السلطات الإسرائيلية 13 أمراً عسكرياً لإقامة مناطق عازلة حول عدة قرى فلسطينية، مما أدى إلى عزل المجتمعات ومصادرة الأراضي الزراعية بذريعة الاحتياجات الأمنية

وفي العديد من الحالات، تكون هذه المناطق العسكرية مجاورة من المستوطنات القائمة، مما يشير إلى أن الهدف قد لا يكون دفاعيًا بحتاً. وغالباً ما تبقى الأراضي المصادرة تحت السيطرة الإسرائيلية لفترات طويلة حتى بعد أن يصبح استخدامها العسكري الأولي غير ذي فائدة

وفقًا لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تم اقتلاع أكثر من 850,000 شجرة مملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك أشجار الزيتون، منذ عام 1967 بواسطة الاحتلال الإسرائيلي، وقد تم اقتلاع 10,000 شجرة منها فقط خلال النصف الأول من عام 2024[3]. كما تستمر التهديدات بمزيد من مصادرة الأراضي، خاصة في المنطقة «C» من الضفة الغربية، حيث تسيطر إسرائيل بشكل كامل على التخطيط والبناء. وُصف موسم قطف الزيتون هذا العام بأنه الأكثر خطورة على الإطلاق، وفقًا لتقرير صادر عن خبير في الأمم المتحدة (UN)[4].

1 https://whc.unesco.org/en/list/1492/
2 https://al-shabaka.org/briefs/climate-change-the-occupation-and-a-vulnerable-palestine/
3 https://www.middleeastmonitor.com/20240703-report-israel-demolished-318-facilities-uprooted-10000-olive-trees-in-west-bank-this-year/
4 https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n2430/212//pdf/n2421230.pdf

«ما كان في الماضي موسماً احتفالياً مليئاً بالأغاني والأهازيج التراثية، والتجمعات العائلية حول وجبات مطهية على الحطب، تحول إلى وقت يسوده الخوف والرعب. أصبح موسم قطف الزيتون، الذي يعد شرياناً ثقافياً واقتصادياً، مُثقلاً بمخاوف العنف والسرقة والتدمير[5].»

«في قرية بتير، حيث تُصنف 70% من الأراضي ضمن المنطقة «ج»، يواجه المواطنون قيوداً غير مسبوقة على قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم لقطف الزيتون. ولأول مرة هذا الموسم، اضطر المزارعون إلى تقديم طلبات للحصول على تصاريح للوصول إلى بساتينهم. وقد كانت مناطق القصير والخمار والوادي الغربي الأكثر تعرضاً لعنف المستوطنين ومصادرة الأراضي. وتم منع حوالي 8,000 دونم من الأراضي الزراعية، التي تعود ملكيتها لـ 150 مزارعاً محلياً، مع طرد المواطنين قسّراً بذريعة التهديدات الأمنية للمستوطنين، وكل ذلك تحت حماية قوات الشرطة الإسرائيلية. كما عانى المزارعون في منطقة الخمّار من سرقة المستوطنين لمحاصيلهم الزيتونية، بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية، مما زاد من صعوبة الحفاظ على مصادر رزقهم[6].»

علاوة على ذلك، في قرية الولجة، وهي قرية صغيرة تقع في المنطقة «ج» من الضفة الغربية في محافظة بيت لحم، وتحاط بشكل رئيسي بمستوطنتي هار جيلو وجيلو، أفادت السيدة رباعة الأطرش، موظفة في مجلس قرية الولجة، بأن المزارعين لم يتمكنوا من جني محاصيل الزيتون منذ بداية موسم القطف في أواخر أكتوبر وحتى فترة إعداد هذه الورقة. وذلك بسبب القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، على الرغم من تقديمهم طلبات للحصول على تصاريح للوصول، خصوصًا للأراضي في منطقتي كرمسان ووادي أحمد، التي يملكها ما لا يقل عن 25 مزارعًا

الانتهاكات البيئة

تُعد منطقة بلاد الشام، التي تشمل فلسطين والأردن ولبنان وسوريا، من المناطق التي تتأثر بشكل كبير بتغير المناخ رغم مساهمتها الضئيلة في انبعاث غازات الاحتباس الحراري العالمية. و تساهم الخصائص الجغرافية و الديناميكيات المناخية لهذه المنطقة لتعرضها لارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، وتراجع معدلات هطول الأمطار

تُعرف هذه المنطقة بأنها «نقطة ساخنة مناخية» إذ تشهد أحد أسرع وأشد معدلات الاحترار على المستوى العالمي. و تُظهر الدراسات أنه على الرغم من أن بلاد الشام ومنطقة الشرق الأوسط تُصدر كميات أقل بكثير من الغازات المسببة للاحتباس الحراري مقارنة بالدول الصناعية، إلا أن المنطقة تواجه ارتفاعاً مستمراً في درجات الحرارة، موجات جفاف شديدة، و تقلص بالموارد المائية. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة بمقدار 3 إلى 4 درجات مئوية خلال القرن المُقبل، بينما قد تنخفض معدلات هطول الأمطار بنسبة تتراوح بين 10-60%، مما يخلق ظروفاً أكثر جفافاً في جميع أنحاء المنطقة. يُضاعف هذا الاتجاه الاحتراري تأثيرات الاحترار البطيء للبحر الأبيض المتوسط، مما يؤدي إلى اضطراب أنماط الطقس وزيادة فترات الجفاف والأحداث الجوية القاسية في بلاد الشام[7].

إلى جانب العوامل السياسية، أدى التدهور البيئي الناتج عن التلوث، وفترات الجفاف الطويلة، والنفايات الصناعية الناتجة عن المستوطنات، وسوء إدارة أنظمة الصرف الصحي، وبناء جدار الفصل، إلى تدمير النظم البيئية الطبيعية. غالباً ما يتم بناء الطرق والمستوطنات في الضفة الغربية على حساب الأراضي الزراعية الغنية، مما يؤدي إلى تآكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجي، وتعطيل التدفقات الطبيعية للمياه

من بين الانتهاكات البيئية التي يرتكبها المستوطنون، كانت هناك حوادث قام فيها المستوطنون الإسرائيليون بإطلاق الخنازير البرية بالقرب من الأراضي الزراعية الفلسطينية، مما يضيف إلى المضايقات التي يواجهها المزارعون في الضفة الغربية. تُلحق هذه الحيوانات، التي يتم إطلاقها عمداً أو يُسمح لها بالتجول قرب المناطق الفلسطينية، أضراراً بالمحاصيل وتهدد سلامة المزارعين، مما يجعل الأنشطة الزراعية أكثر صعوبة

أوضح أبو موسى، وهو مزارع من بلدة بتير، قائلاً:

«أحيانًا أضطر إلى تغيير محاصيلي أكثر من مرتين في الشهر بسبب الخنازير البرية التي يطلقها المستوطنون.»

دور المؤسسات

التحديات الداخلية من السلطة الفلسطينية

محليًا، يواجه المزارعون تحديات تتعلق بسوء الإدارة، والدعم الزراعي المحدود، وغياب الحوكمة الجيدة داخل السلطة الفلسطينية. غالبًا ما تعاني البرامج المخصصة لدعم المزارعين من عدم الكفاءة، ويُترك العديد من المزارعين دون الحصول على الإعانات أو البنية التحتية اللازمة. ومن الجدير بالذكر أن حوالي 85% من ميزانية الوزارة تُخصص لرواتب

5 https://english.ahram.org.eg/NewsContent/50534366/1203//AlAhram-Weekly/World/More-settler-attacks-on-the-West-Bank.aspx

6 مقابلة اجريت مع مهندس بلدية بتير أ. محمد حربوك بتاريخ 30\10\2024

7 https://news.mit.edu/2020/why-mediterranean-climate-change-hotspot-0617

الموظفين، وأن ميزانية الوزارة نفسها تمثل فقط 1.1% من الميزانية العامة للسلطة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي البيروقراطية إلى تأخير العمليات الأساسية، مثل تسجيل الأراضي والوصول إلى معدات الزراعة

المؤسسات الوطنية والمحلية

تُعد عدة هيئات فلسطينية رسمية، مثل وزارة الزراعة وسلطة جودة البيئة الفلسطينية، مسؤولة عن التصدي لهذه التحديات. ومع ذلك، غالباً ما تُعيق جهودها عوامل مثل عدم الاستقرار السياسي، ونقص التمويل، والسيطرة الشاملة التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الطبيعية بالإضافة إلى ذلك، تواجه البلديات والمجالس المحلية، رغم دورهم المهم في تقديم الدعم المباشر للمزارعين، تحديات مرتبطة بنقص الموارد والخبرات الفنية اللازمة لتطوير برامج استدامة طويلة الأمد. ومع ذلك، تبقى هذه المؤسسات المحلية العنصر الأهم والمفتاح الأساسي لإحداث تأثير ملموس وفعّال على أرض الواقع

هيئات دولية

أعلنت هيئات دولية، مثل منظمة اليونسكو (UNESCO)، أن بعض المناطق في فلسطين كمواقع تراث عالمي أو معالم هامة للحفاظ على التراث العالمي. ومع ذلك، فإن تنفيذ القواعد والمعايير الدولية لا يزال ضعيفاً، ولم تتمكن الجهات العالمية من الحد من الانتهاكات اليومية للقانون الدولي التي تؤثر سلبياً على المزارعين والبيئة الطبيعية علاوة على ذلك، تستمر منظمات حقوق الإنسان الدولية تسليط الضوء على التأثير الإنساني لهذه الانتهاكات، لكنها تواجه عقبات سياسية تحول دون تحقيق تغييرات ملموسة

صمود المزارعين والتكيف مع تغير المناخ

تعزيز صمود المزارعين

لتعزيز صمود المزارعين، من الضروري أن تعمل المؤسسات الوزارية الفلسطينية والمؤسسات الوطنية على وضع سياسات تضمن وصول المزارعين إلى الأرض والمياه والموارد، وتدعم تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة. يمكن للمانحين الدوليين أن يساهموا من خلال تمويل مشاريع الحفاظ على المياه، ودعم الأبحاث المتعلقة بالمحاصيل المقاومة لتغير المناخ، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريب للمزارعين. كما أن حماية حقوق المزارعين في أراضيهم يتطلب تعزيز جهود المناصرة القانونية لمقاومة المصادرات غير القانونية

التكيف مع تغير المناخ

بدأ المزارعون بالفعل في استكشاف تقنيات تكيفية متنوعة للتخفيف من آثار تغير المناخ. وتشمل هذه التقنيات زراعة محاصيل مقاومة للجفاف، وتحديث أنظمة الري، بالإضافة الى المشاركة في ممارسات الزراعية المستدامة مثل الزراعة المعمرة التي تقلل الاعتماد على المحاصيل ذات الاستهلاك العالي للمياه. ومع ذلك، و في غياب الدعم المؤسسي الكافي، تظل هذه الجهود محدودة النطاق وغير كافية لمواجهة الضغوط البيئية المتزايدة

يقول أحمد، وهو مزارع فلسطيني من قرية الولجة: «لا يمكننا الاعتماد على الأساليب التي استخدمها أجدادنا. المواسم تغيرت؛ الأمطار أصبحت شحيحة، والحرارة تأتي مبكراً. بدأت بزراعة محاصيل مقاومة للجفاف واستخدام نظام الري بالتنقيط لتوفير المياه. كما قمنا بتقديم موسم الزراعة لتجنب موجات الحر في أواخر الصيف. إنها نضال \ معركة كل عام، لكن علينا أن نتكيف، ليس فقط من أجلنا، ولكن من أجل الأجيال القادمة. أرضنا هي حياتنا، ولن نتخلى عنها.»

المنهجية

تعتمد نتائج هذه الورقة على منهجية متعددة الأساليب تجمع بين البيانات النوعية والكمية. تم إجراء سلسلة من المقابلات مع الأطراف المعنية الرئيسية، بما في ذلك المزارعين المحليين، والنشطاء البيئيين، وممثلي وزارة الزراعة، وخبراء قانونيين دوليين. بالإضافة إلى ذلك، تم جمع بيانات ثانوية من تقارير صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والدراسات المناخية ذات الصلة بفلسطين

7. التوصيات

التوصيات السياسية

- **تعزيز الحماية القانونية**: العمل والتعاون مع الهيئات القانونية الدولية لضمان احترام حقوق المزارعين في الأرض والمياه بموجب القانون الدولي.
- **تعزيز الدعم المؤسسي**: تخصيص المزيد من الموارد للهيئات والمبادرات الزراعية المحلية لدعم أساليب طرق الزراعة المستدامة والتكيف مع تغير المناخ.
- **تشجيع الزراعة الصديقة للبيئة**: الترويج للتحول نحو الزراعة العضوية واستخدام التكنولوجيا لتقليل استهلاك المياه وزيادة الكفاءة.

التعاون والمناصرة

من الضروري تعزيز التعاون بين المؤسسات الفلسطينية المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات البيئية مثل الحركات والمنظمات وغيرها. حيث يجب تكثيف الجهود للدفاع عن حماية التراث الطبيعي وحقوق المزارعين على المستويين الوطني والدولي

8. الخاتمة

تتطلب الانتهاكات المستمرة للتراث البيئي الطبيعي والتحديات التي يواجهها المزارعون الفلسطينيون اتخاذ إجراءات عاجلة. لمواجهة هذه التحديات، من الضروري تبني نهجا متعدد المستويات يتضمن تعزيز الحوكمة المحلية، وتطبيق الأطر القانونية الدولية، ودعم الممارسات الزراعية المستدامة من خلال بناء قدرات المزارعين وتزويدهم بالمعدات التكنولوجية الزراعية المتقدمة التي تساعدهم في التكيف مع تأثيرات التغيرات البيئية. من خلال تعزيز الصمود، سيتمكن المزارعون من الحفاظ على المناظر الطبيعية وحمايتها، إذ تعد هذه الأراضي جزءاً أساسياً من حياتهم وتراثهم الثقافي الفلسطيني

REFERENCES

1. OCHA report on agricultural heritage.
2. Amnesty International report on water access in Palestine.
3. Palestinian Ministry of Agriculture annual report, 2023.
4. UN climate change impact report.
5. UN OCHA report on olive trees and land confiscation.
6. Israeli human rights group B'Tselem, 2024.
7. Local NGO report on internal governance challenges, 2023.
8. World Bank report on environmental degradation.
9. Palestinian Environmental Quality Authority report, 2023.
10. UNESCO, Palestinian World Heritage Sites report.
11. Human Rights Watch report on international legal enforcement.
12. FAO climate resilience farming report.
13. International donor project report on water management.
14. Primary interviews conducted with stakeholders.
15. Palestinian climate change NGO report, 2024.
16. Impact of Occupation and Environmental Challenges on Palestine, ARIJ

Interviews:

1. Mr. Mohamad Harbook, Battir Municipality `s Engineer on November 14th, 2024
2. Mrs. Rabaa Al-Atrash - Al-Walajah Village Council on November 14th, 2024

الرؤيا الفلسطينية
PALESTINIAN VISION

شارع الشياح 183، الشياح، القدس
Tel: 02-6285080 | info@palvision.ps | www.palvision.ps

palestinian.vision | PalestinianVision | pal_vision
palvision2014 | pal-vision